بدل من لا ظهار وقلنا انه خالف قول الغير عنه ولم يضره في الوقف
لانه نحو زيد انه اسم ظاهر يحتاج الى ما بعده تكملة
ما بقا ان التنازع في التمييز وكذا الحال خلافا لابن معطي وكذا نحو
ما قام وقعد الا زيد وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول ويجوز فيما
عدا ذلك من المعمولات والله تعالى اعلم

المفعول المطلق

قال في شرح الكافية في الترجمة وهو المصدر وذلك تفسير للشيء
بما هو اعم منه مطلقا كتفسير الانسان بانه الحيوان لان المصدر اعم
مطلقا من المفعول المطلق لان المصدر يكون مفعولا مطلقا وفاعلا
ومفعولا به وغير ذلك والمفعول المطلق لا يكون الا مصدرا نظرا الى ان
ما يقوم مقامه مما يدل عليه نائب عنه في ذلك وانه لا فاصل
واعلم ان المفاعيل خمسة مفعول به وقد تقدم في باب تعدي
الفعل ولزومه والمفعول مطلق والمفعول له والمفعول فيه والمفعول
معه وبدا اول الكلام على هذه الاربعة بالمفعول المطلق لكونه ما
يصح حمله على مصدر مبين توكيد عامله او بيان نوعه او عدده
فما يصح حمله يخرج نحو المصدر المبين للنوع في قولك ضربت في
اليوم ومن مصدر يخرج نحو الحال المؤكدة نحو ولى مدبرا ومبين توكيد
عامله الخ يخرج نحو المصدر المؤكد في قولك امرك سير سير وللمسوق
مع عامله لغير المعاني الثلاثة نحو عرفت قيامك ومن كان انواع
المفعول المطلق ما كان منها منصوبا لكونه فضلة نحو ضربت ضربا
او ضربا شديدا او ضربتين او مرفوعا لكونه نائبا عن الفاعل
نحو غضب غضب شديد وانما سمي مفعولا مطلقا لان حمل المفعول
عليه لا يحوج الى صلة لانه مفعول الفاعل حقيقة بخلاف باقي

المفعولات

المفعولات فانها ليست بمفعول الفاعل وتسمية كل منها مفعولا
انما هو باعتبار الصاق الفعل به او وقوعه لاجله او فيه او معه
فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها الى التقييد بحرف الجر
بخلافه وبهذا استحق ان يقدم عليها في الوضع وتقديم المفعول
به لم يجر على سبيل الفصل بل على سبيل الاستطراد والتبعية ولما
كان المفعول المطلق هو المصدر مع ضميمة شيء .. اخر كما عرفت
بدا بتعريف المصدر لان معرفة المركب موقوفة على معرفة اجزائه
فقال المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل اي
اسم الحدث لان الفعل يدل على الحدث والزمان فما سوى الزمان من
المدلولين هو الحدث كامن من امن وضرب من ضرب بمثله
ولو معنى دون لفظ او فعل او وصف نصب نحو فان جهنم جزاؤكم
جزاء موفورا فيجيئني ايمانه تصديقا وكلم الله موسى تكليما والذاريات
ذروا وكونه اي المصدر اصلا في الاشتقاق لهذين اي الفعل والوصف
انتخب اي اختير وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم فجعل الوصف
مشتقا من الفعل وهو فرع الفعل وذهب الكوفيون الى ان الفعل
اصل لهما وزعم ابن طلحة ان كلا من المصدر والفعل اصل براسه
ليس احدهما مشتقا من الاخر والصحيح مذهب البصريين لان من
شان الفرع ان يكون فيه ما في الاصل وزيادة والفعل والوصف مع
المصدر بهذه المثابة لان المصدر انما يدل على مجرد الحدث وكل منهما
يدل على الحدث وزيادة توكيدا او نوعا يبين او عدد اي
لاجل خروج المفعول المطلق عن ان يكون لغرض من هذه الاغراض الثلاثة
فالمؤكد كسرت سيرا ويسمى المبهم ومبين العدد كسرت سيرتين
ويسمى المحدود ومبين النوع كسرت سير ذي رشد او سيرا